P

أهمية تفسير الصحابة وحكمه

إعداد :

عبد السلام بن صالح الجار الله

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وبعد[1]:

فالحديث عن تفسير الصحابة من ناحيتين:

الأولى: أهمية تفسير الصحابة.

الثانية: حكم تفسير الصحابة.

الناحية الأولى: أهمية تفسير الصحابة.

والمراد بالصحابي من لقي النبي e مؤمناً به ، ومات على الإسلام[2].

والحديث عن تفسير الصحابة له أهميته وقيمته في شحذ الهمم وتحفيز النفوس ، وإثارتها للإقبال على تفاسيرهم والنظر فيها ، لأن قيمة الشيء إذا علت وارتفعت دفعت الإنسان لأن يقبل عليه ويلتفت إليه.

وتبرز أهمية تفسير الصحابة إذا علمنا مكانتهم فيه ، وعلمنا الأسباب والمؤثرات التي جعلتهم يبرزون في التفسير ، ويتفوقون على من جاء بعدهم.

وقد نبه العلماء على فضل الصحابة في العلم ، ومكانتهم وعلو كعبهم فيه:

فمن ذلك ما جاء عن ابن مسعود t أنه قال: " من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ، فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأقومها هدياً ، وأحسنها حالاً ، قوم اختارهم الله لصحبه نبيه e وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم ، واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم "[3].

---

(١) هذا البحث أُعد في السنة التمهيدية لمرحلة الدكتوراه عام ١٤٢٣-١٤٢٣ ، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد الشايع.

(٢) نزهة النظر لابن حجر (ص١٢٦).

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٩٧/٢.

ومن ذلك قول الإمام الشافعي / :

« أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ ، وشاهدوه والوحي ينـــزل عليه ، فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامًا وخاصًا ، وعزمًا وإرشاداً ، وعرفوا من سننه ما عرفنا وجهلنا ، فهم فوقنا في كل علم ، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا »(١).

ومن الشواهد الدالة على تمكن الصحابة في علم التفسير وتبحرهم فيه ما يلي:

١ - ما جاء عن علي بن أبي طالب t أنه قال: « سلوني عن كتاب الله ، فإنه ليس من آية إلا وقد عرفت بليل نزلت أم بنهار ، في سهل أم في جبل؟ »(٢).

٢ - جاء عن عبد الله بن مسعود t أنه قال: « والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت ، وما من آية إلا أنا أعلم فيم نزلت ، ولو أعلم أحداً هو أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لركبت إليه »(٣).

٣ - لقب ابن عباس رضي الله عنهما بحبر الأمة ، وأثنى عليه ابن مسعود t بقوله: « نعم الترجمان للقرآن ابن عباس »(٤).

وسمعه بعض التابعين يفسر سورة من القرآن فتعجب منه ، وقال:لو سمعت تفسيره الديلم لأسلموا(٥).

وقد اجتمع في الصحابة y من الدواعي والمؤثرات التي مكنتهم من التبحر في علم التفسير ما لم يجتمع في غيرهم ، ومن هذه الدواعي والمؤثرات:

١ - أنـــهم عاصروا نزول الوحي على النبي ﷺ ، وشاهدوا التنـــزيل ، وباشروا الوقائع والنوازل التي كانت وقت نزول القرآن الكريم على النبي ﷺ « فهم

---

(١) النشر (١٢/١).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (١٠١/٢) ، وحلية الأولياء (٦٧/١).

(٣) صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة (١٩١٣/٤) برقم (١٤٦٣).

(٤) جامع البيان (٣٦/١).

(٥) انظر: جامع البيان (٣٦/١) ، والمستدرك (٥٣٧/٣).

أقعد في فهم القرائن الحالية ، وأعرف بأسباب النزول ، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسب ذلك ، والشاهد يرى مالا يرى الغائب »[١].

٢ - معرفتهم باللسان العربي ، وإدراكهم لأسرار اللغة العربية « فإنهم عرب فصحاء لم تتغير ألسنتهم ، ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم ، فهم أعرف في فهم الكتاب والسنة »[٢].

٣ - طريقتهم الفريدة في تعلم القرآن الكريم والعمل به ، يشرح ذلك أبو عبد الرحمن السلمي / بقوله: «حدثنا من كان يقرئنا أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يقترئون من رسول الله ﷺ عشر آيات ، فلا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعملوا ما في هذه من العلم والعمل ، قالوا: فعلمنا العلم والعمل »[٣].

وهذه الطريقة في تعلم القرآن لها أثرها الظاهر في فهمه ، والإلمام بتفاصيل أحكامه ، والوقوف على أسراره ومعانيه.

٤ - عكوفهم التام على القرآن الكريم تلاوة وتدبراً ، وحرصهم الشديد على استنباط الأحكام منه ، وإقبالهم بكليتهم على علومه ومعارفه ، فازدادوا فيه علماً وبصيرة.

ولذلك يقول ابن مسعود t : « إذا أردتم العلم فأثيروا القرآن ، فإن فيه علم الأولين والآخرين »[٤].

وإثارة القرآن الكريم في قول ابن مسعود تعني البحث والتفتيش الدقيق في القرآن لاستجلاء معاينة وفهمها ؛ مأخوذ من قول العرب: أثرت الأرض أثيرها إثارة ؛ إذا نبثت ترابها ، ومن أثرت السيف ؛ إذا جلوته[٥].

---

(١) الموافقات للشاطبي (٣/٣٠٠-٣٠١).

(٢) المصدر السابق (٣/٣٠٠).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٥/٤١٠) ، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/٥٥٧) بنحوه عن ابـــن مـــسعود ، وقال: صحيح الإسناد .

(٤) فضائل القرآن لأبي عبيد (١/٢٧٦).

(٥) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٢/٣٥ ١٠) ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/٠٥٦).

ويقول مسروق بن الأجدع رحمه الله: " ما يسأل أصحاب محمد ﷺ عن شيء إلا وعلمه في القرآن ، ولكن علمنا قصر عنه"[١].

ويفهم من كلامه أن الصحابة y كانوا يستنبطون المسائل التي تعرض لهم من القرآن.

٥ - حينما اتسعت الفتوحات الإسلامية ، وكثر الداخلون في دين الله على اختلاف مللهم ونحلهم ، أقبلوا على الصحابة يسألونهم ويستفتونهم ويتعلمون منهم القرآن الكريم ، فكان على الصحابة وهم حملة الدين ، والقائمون عليه أن ينهضوا بعبء تفسير القرآن ، والكشف عما يلتبس من ألفاظه ومعانية ، ليتمكن أهل البلاد المفتوحة من فهمه، فأدى ذلك إلى قيام نشاط علمي ، وأثّر ذلك في حركة التفسير تأثيراً شديدا[٢].

٦ - وأخيراً – وهو من أهم الأسباب – ما اختص الله تعالى به الصحابة وميزهم به من الفهم العميق ، والإدراك السليم ، وما وهبهم من العقول الصحيحة ، والفطر السليمة

التي مكنتهم من فهم القرآن فهما صحيحاً متفقاً مع مراد الله تعالى[٣].

ولذلك لما سئل علي بن أبي طالب t هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن ؟ ، قال: « لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن»[٤].

وبعد . . . فهذه الأسباب منها ما هو مختص بالصحابة لا يشاركهم فيها غيرهم ، مثل كونهم شاهدوا الوقائع والحوادث والتنزيل ، ومنها ما يشتركون مع غيرهم فيها ،

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد١/٢٧٦

(٢) تفسير الصحابة د. عبد الله البدر (ص٢١-٢٨) ، ومناهج المفسرين د. مصطفى مسلم – القسم الأول (ص٤١-٤٣).

(٣) بحوث في أصول التفسير ومناهجه د . الرومي ص ٢٥ .

(٤) صحيح البخاري ،كتاب الجهاد والسير ، باب فكاك الأسير ٤/٣٠.

وهذا غير مؤثر ؛لأن المشاركة لا تعني المساواة من كل وجه ، فالصحابة لهم في هذه الأمور المذكورة قصب السبق ، والحظ الأوفر ، والنصيب الأوفى .

وهذا الكلام ينطبق أيضا على مصادر الصحابة في التفسير ، فمن أهم مصادرهم : ١ - تفسير القرآن بالقرآن.

٢ - تفسير القرآن بالسنة .

٣ - تفسير القرآن بالاجتهاد .

٤ - تفسير القرآن باللغة العربية .

وهذا المصادر المذكورة هي بعينها من مصادر التابعين في التفسير ، ولا يعني مساواتهم للصحابة فيها ، بل علم الصحابة y بالكتاب والسنة أتم وأكمل ، ورتبهم في اللغة العربية والاجتهاد أعلى ، والله أعلم .

الناحية الثانية : حكم تفسير الصحابي .

وهنا أمران:

الأمر الأول: هل تفسير الصحابي قبيل الحديث المرفوع أو من قبيل الموقوف ؟.

أطلق الحاكم / في مواضع من المستدرك القول بأن تفسير الصحابي حديث مسند، وعزى ذلك للبخاري ومسلم ، فقال: « وتفسير الصحابي عندهما مسند »[1].

ونقل ابن القيم عنه قوله: « وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع » ، وفسره بوجهين:

١ – أنه يريد أنه في حكم المرفوع في الاستدلال به والاحتجاج ، لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً فلنا أن نقول: قال رسول الله ﷺ.

(١) المستدرك (٢٧/١) ، وانظر (ص١٢٣ ، ٥٤٢) من الجزء نفسه.

٢ – أن المراد أن النبي ﷺ بين للصحابة y معاني القرآن بياناً كافياً شافياً ، فإذا نقلوا لنا تفسيره للقرآن فتارة ينقلونه بلفظه ، وتارة بمعناه ، فيكون ما فسروا بألفاظهم من باب الرواية بالمعنى(١).

والذي يظهر أن الحاكم لم يرد أن تفسير الصحابي مسند مطلقاً ، وإنما يخصه بحالة معينة ، فإنه لما تحدث عن الموقوف في كتابه "معرفة علوم الحديث" ، قال: « ومن الموقوف الذي يستدل به على أحاديث كثيرة ما حدثناه » ، ثم ساق بسنده إلى أبي هريرة t أنه قال في قوله تعالى: {لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ}[المدثر ٢٩]: « تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تترك لحماً على عظم إلا وضعت على العراقيب » ، قال الحاكم: « وأشباه هذا من الموقوفات تعد في تفسير الصحابة »(٢).

فالحاكم حكم بوقف تفسير أبي هريرة t ولم يحكم برفعه ، وزاد ذلك إيضاحاً بقوله بعده مباشرة: « فأما ما نقول في تفسير الصحابي مسند فإنما نقوله في غير هذا النوع» ، ثم أورد حديث جابر t في سبب نزول قوله تعالى: { نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ}[البقرة ٢٢٣] ، وعقبه بقوله: « هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها ، وليست موقوفة ، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا ، فإنه حديث مسند »(٣).

وكلام الحاكم واضح في أنه لا يحكم برفع تفسير الصحابي مطلقاً ؛ يوضحه أن الحاكم حينما أطلق في المستدرك الحكم برفع تفسير الصحابي عزى ذلك للبخاري ومسلم، والمعروف من مذهبهما أنهما يقيدانه بالقيد الأول من القيدين الآتيين:

١ – أن يكون تفسير الصحابي مما لا مجال للرأي فيه ؛ مثل:

أ - الإخبار عن المغيبات من أمور الآخرة والجنة والنار.

ب - الإخبار عن الأمم الماضية كبدء وقصص الأنبياء.

---

(١) إعلام الموقعين (٤/١٥٣).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٢٥).

(٣) المصدر السابق (ص٢٥-٢٦).

ج - الإخبار عن أسباب نزول الآيات.

وأما ما كان للرأي فيه مجال فهو من الموقوف كتفسير القرآن الكريم باللغة العربية ، فقد بلغ الصحابة فيها مبلغاً رفيعاً.

وكتفسير آية تتعلق بحكم شرعي ، فقد يكون مستفاداً من القواعد الشرعية[1].

قال ابن حجر عن هذا القيد: « وهو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة كصاحبي الصحيح والإمام الشافعي وأبي جعفر الطبري وأبي جعفر الطحاوي وأبي بكر بن مردويه في تفسيره المسند وابن عبد البر في آخرين »[2].

٢ - أن لا يكون الصحابي المنقول عنه التفسير ممن عرف بالنظر في الإسرائيليات كعبد الله بن عمرو وبن العاص – رضي الله عنهما – وكمسلمة أهل الكتاب كعبد الله بن سلام – رضي الله عنه – لقوة الاحتمال أن يكون ما ذكره مأخوذاً عن أهل الكتاب.

وهذا القيد يتصور إذا كان الخبر متعلقاً بأخبار الأمم الماضية ، أما إذا كان التفسير متعلقاً ببيان حكم شرعي في آية " فإن يبعد أن الصحابي المتصف بالأخذ عن أهل الكتاب يسوغ حكاية شيء من الأحكام الشرعية التي لا مجال للرأي فيها مستنداً لذلك "[3].

الأمر الثاني: مما يتعلق بحكم تفسير الصحابي ، وهو هل يُعد تفسير الصحابي حجة إذا خرج عن حكم المرفوع ؟.

فإذا لم نحكم برفع ما نقل عن الصحابة إلى النبي e فلا يخلو الأمر من أحوال ثلاث:

الحالة الأولى :

---

(١) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٥٣٠/٢) ، وفتح المغيث (١٤٢/١) ، وقول الصحابي في التفسير الأندلسي د. فهد الرومي (ص٤٣) وما بعدها.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٣٢/٢).

(٣) فتح المغيث للسخاوي ١٥١/١ ، وانظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٤٣٢/٢ .

أن يجمع الصحابة على تفسير آية ، فيكون إجماعهم حجة يجب المصير إليه عند التنازع[1] ، ومن أمثلته :

أ – إجماع الصحابة على إجراء آيات الصفات على ظاهرها وحقيقتها ، فقول المبتدعة: إن ظاهرها غير مراد ، وأن معناها كذا وكذا باطل.

ب- أجمع الصحابة على وجوب الغسل من التقاء الختانين وإن لم يحصل إنزال ، وعدوه جنابة يدخل تحت قوله تعالى : {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا}[المائدة : ٦][2] .

الحالة الثانية :

أن يذكر الصحابي تفسيراً للآية مخالفاً به غيره ، فلا يخلو :

١ - إما أن يخالف نصاً من الكتاب أو السنة ، فلا يحتج بتفسيره ، وإنما تقدم النصوص عليه ، وأمن أمثلته :

أ- قوله تعالى : {فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ}[الدخان : ١٠].

اختلف المفسرون في الدخان المذكور هل هو شيء معنى أو سوف يأتي بعد؟:

فذهب ابن مسعود إلى أنه قد مضى ، وقال: " مضى خمس: الدخان والروم والقمر والبطشة واللزام "[3].

وقد أنكر ابن مسعود على من قال إن الدخان المذكور سيأتي يوم القيامة وقال: "إن من العلم أن يقول الرجل لما لا يعلم : " الله أعلم " ، وذكر أن النبي e دعا على قريش حينما أبطأوا عن الإسلام ، فأصابهم الجوع والجهد فجعلوا يرفعون أبصارهم إلى السماء فلا يرون إلا الدخان "[4].

---

(١) انظر الموافقات ٣/٣٠٠ .

(٢) انظر كلام الشاطبي الآتي (ص١٣).

(٣) صحيح البخاري ، كتاب التفسير (٦/٣٩).

(٤) جامع البيان ٢٥/١١١ ، وبنحوه في صحيح البخاري في كتاب التفسير ٦/٣٩-٤٠ .

وبقول ابن مسعود قال أبو العالية والضحاك وإبراهيم النخعي ، ورجحه ابن جرير[(١)].

وذهب علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس y إلى أن الدخان المذكور سيأتي قبل قيام الساعة[(٢)].

ويؤيد هذا الرأي حديث حذيفة بن أسيد الغفاري – رضي الله عنه – عن النبي e قال : " إن الساعة لا تكون حتى تكون عشراً آيات " ، وذكر منها الدخان[(٣)].

وقد رد ابن القيم رأي ابن مسعود لمخالفته هذا الحديث الصحيح[(٤)].

وزاده إيضاحاً الحافظ ابن كثير ، فإنه أورد قول ابن عباس في الدخان وأنه لم يمض وسيأتي يوم القيامة ، وعقبه بقوله :

" وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن ، وهكذا قول من وافقه من الصحابة والتابعين أجمعين مع الأحاديث المرفوعة من الصحاح والحسان وغيرهما التي أوردناها مما فيه مقنع ودلالة ظاهرة على أن الدخان من الآيات المنتظرة ، مع أنه ظاهر القرآن ، قال الله تعالى: {فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ} ؛ أي: بين واضح يراه كل أحد ، وعلى ما فسر به ابن مسعود t : إنما هو خيال رأوه في أعينهم من شدة الجوع والجهد ، وهكذا قوله: {يَغْشَى النَّاسَ} أي : يغشاهم ويعمهم ، ولو كان أمراً خيالياً يخص أهل مكة المشركين لما قيل فيه : {يَغْشَى النَّاسَ}"[(٥)] والله أعلم.

ب- قوله تعالى : {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا}[البقرة : ٢٣٤].

---

(١) جامع البيان ١١٣/٢٥ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) صحيح مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة ٢٢٢٥/٤ برقم ٢٩٠١ ، وجاء في بعض الأحاديث الضعيفة أن النبي e حينما أخبر بأن الدخان سيأتي يوم القيامة تلا آية الدخان ، انظر جامع البيان ١١٤/٢٥ .

(٤) إعلام الموقعين ١٥٤/٤ .

(٥) تفسير القرآن العظيم ٢٣٥/٧ .

ذهب علي بن أبي طالب t إلى أن هذه الآية عامة في الحامل والحائل وقال: إن الحامل المتوفى عنها تعتد بأبعد الأجلين من وضع الحمل أو الأربعة أشهر وعشراً جمعاً بين هذه الآية وقول الله تعالى: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}[الطلاق : ٤].

وفهمُ علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – للآيتين مخالف للسنة الصحيحة الثابتة ، فسُبيعة الأسلمية توفي عنها زوجها ، فولدت بعده بليال ، فذكرت ذلك للنبي e فأمرها أن تتزوج[١].

٢ - أن يخالف الصحابي غيره من الصحابة ، فلا يكون قول بعضهم حجة على قول بعض ، وإنما يلجأ إلى الترجيح بين أقوالهم بقواعد الترجيح التي يسلكها العلماء.

ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالمثالين السابقين.

ومثال ثالث وهو: أن الصحابة اختلفوا في المراد بالسبع المثاني في قول الله تعالى : {وَلَقَدْ آَتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآَنَ الْعَظِيمَ}[الحجر : ٨٧].

فذهب ابن مسعود وابن عمر وابن عباس y إلى أن بالسبع المثاني السبع الطوال.

وذهب علي بن أبي طالب ، وهو مروي عن عمر بن الخطاب وقول ابن عباس وأبي بن كعب رضي الله عنهم إلى أنها فاتحة الكتاب.

وقد رجح ابن جرير الطبري القول الثاني وذكر أنه الأولى بالصواب ، واستند في ترجيحه إلى الأحاديث الصحيحة في تعيينها ، ومنها حديث أبي سعيد بن المعلَّى t أن النبي e قال في الفاتحة: " هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته "[٢].

وهنا أمر ينبغي التنبه له عند النظر في خلاف السلف ؛ إذ قد يكون الخلاف المنقول عنهم ليس خلافاً حقيقياً ، وإنما هو نم باب التنوع في التفسير[٣].

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب الطلاق ١٨٢/٦ ، وانظر أمثلة أخرى في إعلام الموقعين ١٥٤/٤ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ١٠٣/٦ ، وانظر جامع البيان ١٥/١٤-٦٠ وذكر ابن كثير أن الأحاديث نصت على أن السبع المثاني هي فاتحة الكتاب ، لكن لا ينافي وصف غيرها من السبع الطوال بذلك ، تفسيره ٤٦٥/٤.

(٣) انظر مقدمة أصول التفسير لشيخ الإسلام ضمن مجموع الفتاوى ٣٣٣/١٣ .

وإذا حدث بين الصحابة خلاف في التفسير فهل يجوز لمن جاء بعدهم إحداث قول زائد لم يقولوا به ؟

يقول ابن القيم رحمه الله :

" إن إحداث القول في تفسير كتاب الله الذي كان السلف والأئمة على خلافه يستلزم أحد أمرين: إما أن يكون خطأ في نفسه ، أو تكون أقوال السلف المخالفة له خطأ، ولا يشك عاقل أنه أولى بالغلط والخطأ من قول السلف "[١].

وعلى كلام ابن القيم – رحمه الله – فإذا جاء عن الصحابة خلاف في معنى آية فجاء من بعدهم بقول يخطئ أقوالهم فيها ، أو يلزم منه تخطئتها فإن تفسيره لا يقبل ، وهو ما عبر عنه بعض الأصوليين بأن يأتي بقول يستلزم رفع القولين[٢].

أما أن يستنبط العالم أو المجتهد من الآية معنى أو معاني تدل عليها الآية، ولها ما يعضدها من الكتاب والسنة ، أو اللغة ، ولا يلزم منها رد ما جاء عن السلف وإنكاره ، وإنما هو معنى زائد تدل عليه الآية فلا بأس به[٣].

والذي ذكره ابن القيم أن يأتي بتفسير مخالف لما جاء عن السلف يلزم منه بطلان ما جاء عنهم ، وقد ذكر ذلك في معرض رده على فسر الاستواء الوارد في الآيات بالاستيلاء.

والذي يأتي بمعنى يحتمله النص القرآني يقول: ما جاء عن السلف حق وصدق ، وأنا أقول به ، لكن هناك معنى آخر للآية يحتمله النص.

يقول الشوكاني رحمه الله :

" وأيضاً كثيراً ما يقتصر الصحابي ومن بعده من السلف على وجه واحد مما يقتضيه النظم القرآني باعتبار المعنى اللغوي ، ومعلوم أن ذلك لا يستلزم إهمال سائر

(١) مختصر الصواعق المرسلة ١٢٨/٢ .

(٢) انظر إرشاد الفحول ص٨٦ .

(٣) انظر قول الصحابي في التفسير الأندلسي (ص٥٤).

المعاني التي تفيدها اللغة العربية ، ولا إهمال ما يستفاد من العلوم التي تتبين بها دقائق العربية وأسرارها كعلم المعاني والبيان "[1].

الحالة الثالثة :

أن يذكر الصحابي تفسيراً ، ولا يُعلم له مخالف من الصحابة.

وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بما جاء عنه على أقوال أشهرها قولان :

فذهب بعض العلماء إلى أنه لا يعتبر حجة فلا يجب الأخذ به ، وممن ذهب إلى هذا القول الشافعي في الجديد ، وهو رواية عن الإمام أحمد وقول عامة المتكلمين ، ورجح هذا القول الشوكاني وبالغ في الانتصار له[2].

واحتج أهل هذا الرأي بأن ما جاء عن الصحابي مما لم نحكم برفعه يُعد اجتهاداً منه، والاجتهاد يخطئ ويصيب فلم يلزم الأخذ به[3].

وذهب آخرون إلى أنه حجة ، وهي رواية عن الإمام أحمد ، وقول الإمام مالك ، والشافع في القديم[4] ، ورجحه غير واحد من أهل العلم.

وسوف أسوق من كلامهم ما يدل على المقصود.

قال ابن قدامة – رحمه الله – معللاً رجحان هذا القول: " إن الصحابة أقرب إلى الصواب ، وأبعد عن الخطأ لأنهم حضروا التنزيل ، وسمعوا كلام الرسول منه ، فهم أعلم بالتأويل ، وأعرف بالمقاصد فيكون قولهم أولى كالعلماء مع العامة "[5].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " وحينئذٍ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ؛ لما شاهدوه من

---

(١) فتح القدير (١٢/١).

(٢) انظر روضة الناضر ٢٥٢/٢ ، وإرشاد الفحول الشركاني ص٢٤٣.

(٣) انظر التفسير والمفسرون ٩٥/١ .

(٤) روضة الناظر ٥٢٥/٢ .

(٥) المصدر السابق.

القرائن والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، والعمل الصالح لا سيما علماؤهم وكبراؤهم "[١].

ويقول الشاطبي رحمه الله :

" وأما بيان الصحابة فإن أجمعوا على ما بينوه فلا إشكال في صحته أيضاً كما أجمعوا على الغسل من التقاء الختانين المبين لقوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا}، وإن لم يجمعوا عليه فهل يكون بيانهم حجة أم لا ؟.

هذا فيه نظر وتفصيل ، ولكنهم يترجح الاعتماد عليهم في البيان من وجهين "[٢] ، ثم ذكر الوجهين اللذين تقدما في أول الكلام عن أهمية تفسير الصحابي[٣].

ويقول الزركشي رحمه الله :

" ينظر في تفسير الصحابي ، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك اعتمادهم ، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه "[٤].

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،،

---

(١) انظر مقدمة أصول التفسير ضمن مجموع الفتاوى ٣٦٤/١٣ .

(٢) الموافقات ٣٠٠/٣ .

(٣) وانظر في ترجيح هذا الرأي: إعلام الموقعين ١٥٣/٣-١٥٦ ، ومذكرة الشنقيطي في أصول الفقــه ص١٦٦ ، والتفسير والمفسرون ٩٦/١ ، وقول الصحابي في التفسير الأندلسي ص٥٥.

(٤) البرهان ٣١٢/٢ .